

بيان من جبهة استقلال القضاء بشأن تصدّي القضاء العسكري لمحاكمة مدنيين واعتقال أورتيجا



الأربعاء 27 أغسطس 2014 م

شكوتان بشأن الاعتقال التعسفي بحق الناشط المحمدى أورتيجا وتصدي القضاء العسكري لمحاكمة مدنيين .. وجبهة إستقلال القضاء: مصر أصبحت بلا حق في الحياة منذ الانقلاب ومحاكمة المدنيين عسكرياً طعنة للقضاء الطبيعي ومدنية الدولة

القاهرة في 27 أغسطس 2014

تلقت جبهة إستقلال القضاء لرفض الإنقلاب شكوتان بشأن الاعتقال التعسفي بحق الناشط المحمدى محمد شحاته الشهير بـ"أورتيجا" "أشهر متظاهري منطقة المطرية بالعاصمة القاهرة" ، وتصدى النيابة العسكرية لنظر قضية عرب شركس

وتشير الجبهة إلى أن اعتقال المحمدى محمد جاء في ظل أجواء إعلامية وأمنية تدريضية ضدّه تهدّد حقه في الحياة ووسط غياب لكافة حقوقه القانونية ، وهو ما يزيد المخاوف عليه في ظل غياب القضاء والقانون ، خاصة أن مصر أصبحت بلا حق في الحياة منذ 3 يوليو 2013 الماضي

وتحمل الجبهة الجنرال عبد الفتاح السيسى والنيابة العامة الحالية المسئولية كاملة عن حياة المحمدى في حال حدوث أي مكروه له أو وقوعه تحت تعذيب واكراه مادى لتقديم اعترافات سبق وأن نفها في أحد العدالات الفضائية جملة وتفصيلاً، وتدعى الجبهة المنظمات الحقوقية إلى التضامن مع الحق في الحياة وسيادة القانون خاصة ان حالة المحمدى تمثل نموذجاً لالاف الحالات في سجون العسكري

وفي سياق آخر تندد الجبهة باستمرار احالة المدنيين الى القضاء العسكري في طعنة جديدة للقضاء المدني ومدنية الدولة ، وتشير الى ان المحكمة الدستورية العليا لازالت تجمد الفصل في دعوى قضائية تحمل رقم 33151 لسنة 65 قضائية، للفصل في مدى دستورية المادة 48 من قانون القضاء العسكري رقم 125 لسنة 1966 وتعديلاته ، ما يجدد حقيقة توظيف المحكمة سياسياً منذ قيام ثورة 25 يناير لصالح الثورة المضادة وجرائمها

وتؤكد الجبهة أن عدم التوقف عن إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية، وإحالتهم لقاضيهم الطبيعي أمام القضاء العادى ، جريمة جديدة تضاف لسجل جرائم الانقلاب العسكري ، وتنطالب من المصريين مواصلة ثورتهم السلمية بقوة حتى إنقاد الدولة والعدالة والشعب فالثورة باتت المسار القانوني الوحيد الكفيل بتصحيح ما يتم